

## تقريظ

أهدانا حضرة الفاضل الكامل سيدي محمد بن الخوجه رئيس قلم الحساب في الدولة التونسية كتابا نفيسا جمه باصر حكومته السنوية يشتمل على سبع رسائل مفيدة ألفها أكبر مشايخ الاسلام من السادة الحنفية والسادة المالكية في مسائل الاتزالات والخلاوات والكرداروما يتبع ذلك من النصب والجلسة والحزقة وبيع الوقف الحرب وقد حررت هذه المسائل في تلك الرسائل تحريراً ، جعل المهدي الفاضل هديته هذه «صلة الادب ورابطة الوداد الخالص» بمنشيء هذه الجريدة ووصفنا بما هو أهل له من خدمة الملة والدين ، فنشكر لهذا الوديد الجديد هديته ونستمسك بمخلصين بعروة صلته

## الاصلاح المطلوب (\*)

يجب على من يتكلم في الاصلاح أن يكون على علم بوجوده  
الافساد ومثاراتها في الامة التي يبحث في اصلاحها والاختط خط عشواء  
فان اتفقت له الاصابة في بعض كلامه فرمية من غير رام وان اخطأ فهو  
ما ينتظر منه . وقد قلنا في مقالة سابقة انه يحرم على من يجهل تاريخ  
أمة أن يقول هذا شيء يضرها وهذا ينفعها . وهانحن أولاء تأتي بمجمل  
من خبر الخلل الذي طرأ على الدولة العلية قبل الكلام على الاصلاح  
الواجب نستقي ذلك من تاريخ جودت باشا الذي يعتبر تاريخاً رسمياً للدولة

العلية كما علمت من العدد الماضي ولذلك نعتقد ان الدولة العلية لاتستاء من بحثنا هذا لأن التاريخ المذكور منتشر في جميع البلاد الألمانية وهو من جملة الكتب التي أهداها مولانا السلطان الاعظم عبد الحميد خان أيده الله تعالى لمكتبة المدرسة الحميدية في عكار وفي ذلك دليل على انه يرضى بأن يدرس لطلاب العلم . وهذا يدحض ما يزعمه بعض الكتاب وأصحاب الجرائد من كراهة مولانا السلطان دراسة أحوال الدولة العلية ومعرفة الخلل الذي طرأ عليها\* )

فصل جودت بإشارحه الله تعالى في الفصل الخامس من الجزء الاول من تاريخه أخبار الخلل الذي طرأ على قوانين الدولة العلية فرماها بالضعف الذي هي عليه وبين اسباب ذلك وظلله فنتطف من ذلك ما ترى ملخصا لما بلغت الدولة على عهد السلطان سليمان القانوني ( رحمه الله تعالى ) درجة الكمال في القوة البرية والبحرية وفي الادارة احتجب السلطان وترك حضور الديوان والسفر الى الحرب فضعف اهتمامه بالامور وقل اطلاعه على الختمائق وبعد ما رتب قوانين الدولة احسن ترتيب كان هو أول من خالف النظام وتلاعب بالاحكام فكانت سنة سيئة فيمن جاء من بعده وهاك أنموذجا من ذلك

#### المناسب الملكية والمسكرية

كان منصب الصدارة العظمى لا يناط الا باهله الذين تنقلوا في مراتب الاعمال تدريجا من الالوية الى الولايات الاناضولية ثم الروملية ومن ذلك الي رتبة الوزارة مع العفة والاستقامة تخالف السلطان سليمان

(\*) بدم هذا علمنا ان السلطان منع طبع هذا التاريخ وقرأته وطبعت نسخة منه ناقصة ومحرقة

نفسه هذا النظام فجعل ابراهيم آغا ( خاص أو طه جي ) صدرا أعظم وهو ممن تربى في القصر السلطاني لا في مناصب الدولة فطلق خاتماء السلطان سليمان يلقون مقاليد الوزارة لمن أحبوا من الشبان الاغترار الجاهلاء فاقدي التربية ، ولا اغترار هؤلاء بأعمال السلاطين عليهم كانوا يعرضون عن الاستشارة ويستكفون أن يستفيدوا من العارفين وما كانوا يراعون القوانين بل يسرون بحسب أهوائهم ( قال جودت ) وذلك مخالف للقاعدة الكلاية المبنية على منطوق آية ( ان الله يأمركم أن تؤدوا الامارات الي أهلها ) فصارت الامور تجري على الرغائب واختل بذلك نظام الدولة وتبدلت قوتها ضمناً ، وكذلك الشأن في أمراء الانوية وامراء الامارات ( الذين يسمون اليوم متصرفين وولاة ) ولم يكن يعزل أحد من غير ذنب ولذلك كانت تنحصر قواهم في أعمالهم فيتمنونها

كان أصحاب التيمار والزمامة ( الاول من يبلغ راتبه من ثلاثة الاف درهم الي عشرين ألفاً والثاني من كان راتبه فوق ذلك ) من ذوى الوجاهة والمستحقين الذين يقومون بحماية الامة والدولة ويأخذون المال المرتب لهم بحق ، ولما ولي السلطان سليمان القانوني خسر وباشا منصب امارة الامراء عن غير استحقاق ولا أهلية لانه لم يكن له عمل قبل ذلك الاذوق طعام السلطان قبل احضاره له ابتدع هذا الباشا الذواق بدعة توجيه التيمار بالرشوة وناهيك بضرتها وكان امراء الامراء من قبله يوجهون التيمار المحلول الي مستحقه وتصدر الارادة السنية بتنفيذ ذلك ولا يوجه التيمار أو زيادته من دار السيادة ابتداء بل بمقتضى توقيع أمير الامراء كان السلطان ووزراؤه يتدأكرون في شؤون الدولة وينفذون الاعمال

من غير دخول أحد بينهم فصار ندماء السطان مراد الثالث والمقربون اليه  
 يتعرضون لمصالح الدولة ويكلفون الصدر الاعظم بأمر غير معقولة فاذا  
 لم يجب عليهم بكيدهم له عند السطان بالحل والسماية وكانوا يتوصلون بذلك  
 الى قتل الصدور ونفيهم وكان أولئك المقربون لا يباليون بما يضلون فاضطر  
 الصدور لاتباعهم ومجاراتهم على أهوائهم فتمادوا في طغيانهم  
 كان الوزراء ينشأون في تلم الفنون الحربية والتمرن عليها من الصغر  
 ويحضرون الحرب بأنفسهم فارتقى بذلك قوادهم ( كالسرديارية والسر  
 عسكرية ) الى أعلى الدرجات من المهارة ثم جعل السطان هذه المناصب  
 في جماعة من رجال حاشيته الجهلاء فاختل بذلك نظام التمرن الحربي وسرى  
 الفساد في جسم القوة العسكرية

كان قانون الانكشارية ( الذين كانت الدولة ترعب بهم دول الارض )  
 قاضياً بأن جنودهم لا تنتظم الا من الاولاد المقيمين في الشككات المخصوصة  
 المختارين لذلك وفي سنة ٩٠٠ حشر الناس من البلاد لحضور الاحتفال  
 بختان نجل السطان محمد ورغب جماعة من الاجلاف الانتظام في سلك  
 الانكشارية لزيادة الفرح فصدرت الارادة بذلك وانتدب أهاد آغا  
 رئيس الانكشارية لتنفيذها فشاور في ذلك رؤساء قومه فقالوا ان  
 هذا مخالف للقانون ومضر بالدولة المليية وانفقوا على عدم قبولهم فألح  
 بعض الندماء والمقربين الذين لم يتأملوا عواقب الامور بتنفيذ ذلك  
 فصدرت به الارادة السنية ثانياً ففضل فرهاد آغا الاستقالة على هذه  
 الرئاسة الخائفة ( هكذا هكذا تكون الفضلاء والامناء ) وتولى مكانه  
 يوسف آغا فأدخلهم فدخل بذلك الخلل في هذا السلك فقطع عروته

وثر منظومه حيث صار يدخل فيه من لا يعرف له أصل ولا وصف وصارت علوقتهم وارزاقهم تجرئ على خدم المقرين والوزراء وصار معاش التقاعد الذي كان يعطى للشيخ والعاجزين يعطى للشبان والاقوياء وكثر عديد الانكشارية بهذا الخلل حتى عجزت الدولة عن كفايتهم ولما كان هؤلاء الخدم والاتباع الذين يأخذون الاموال والمعاشات التقاعدية لا يحضرون الحرب ولا يقومون بالخفارة اضطرت الدولة الى استئجار خفراء فقعدت رجال الحرب الذين كانت الدول تضرب بهم هذا المثل «يجب على من يكافح الممانيين أن تكون رجلاه من رصاص ويداه من حديد» .

كان نظام أصحاب الزراعة والتيجار ونسق الفرسان {النسق محرکه ما كان على نظام واحد من كل شيء ويسمى نسق المسكر بالتركية وجاق} محفوظا من الدخيل والاجنبي عنها الى سنة ٩٩٢ تولى عثمان باشا سردار ايران ابن أوزدمير فادخل في ذلك جماعة أواد نفهم لاستحقاقهم فسن بذلك سنة عادت بالخلل على النظام وصارت مرتبات هؤلاء كرتبات الانكشارية عرضة للنهب والسلب وزاد عدد المساکر الذين يأخذون المرتبات وسائر الطوائف من أصحاب العارفة فاضطرت الدولة الى زيادة الاتاوات والرسوم الاميرية فكان ذلك مدعاة الظلم والاعتداء وانتهى بفقر الاهالي وخراب البلاد

كان من مقتضى القانون ان يكون أرباب التيجار والزراعة من أهل البلاد في الاولية فلما منحها السلطان مراد الثالث لخدمة الوزراء ساءت الحال وجرت الارزاق على المجهولين من لا عمل له ولم يجد أرباب الاستحقاق سبيلا

للمشكوى في دار السعادة لان العلة من هناك وطنى المغربون من هذا السلطان  
ونداؤهم فاختصوا بعض القرى والمزارع التي كانت خاصة بالفرزاق والمجاهدين  
وتسمى ( أربى لق ) ولما فاض ينبوع ثروتهم أفاضوا منه على اتباعهم  
وحواشيهم وتأبى بهم وحكلاء الدولة فصار الفريقان يوجهون التيمار  
والزعامة المحلولة الي من ذكرا وبعضها ألحق بالاملاك المهايونية « الاراضى  
السلطانية » وبعضها خصص لتقاعد أناس صحيحى الابدان، وقسم اقتصبه  
أرباب الوجاهة فضموه الى املاكهم وسموه بغير اسمه وصار يناله كل  
أحد حتى أهل الدعابة ( المساخرو المهرجون ) وبعضها قيد بأسماء خدمهم  
ومما ليكم يراآت سلطانية وبعضها جعله الندماء والمقربون وسائر الحاشية  
وقفا لجهات مختلفة ( قال جودت ) مع ان وقف هذه الاراضى لا يجوز  
مطلقا لانها من حقوق المجاهدين والفرزاق وبدعة وقف الاراضى السلطانية  
قد ظهرت في أيام السلطان سليمان فانه عندما جعل صهره رستم باشا  
صدرا أعظم ملكه بعض القرى التي فتحها أجداده فخطبها هذا الباشا وقفا  
على جهات مختلفة. واطال في ذلك بما بين به ان ذلك كان وسيلة لإرضاعة  
حقوق بيت المال ( وكم جعل الوقف ذريعة لاكل حقوق بيت المال وحقوق  
الناس في غير الدولة العثمانية أيضا ) حيث اقتدى برستم باشا في ذلك من  
جاء بعده وأضاعوا حقوق المجاهدين وانقض بذلك أصحاب التيمار  
والزعامة انقراضا واضطحت القوة العسكرية العظيمة وكان من أثر ذلك  
زوال اعتبار الفرمانات السلطانية من النفوس بعد ما كانت تحترم

احتراما عظيما

ولما نقص ريع بيت المال لما ذكرنا أحدث رستم باشا السابق ذكره  
 بدعة التزام الاموال الاميرية لاجل زيادتها فأعرض أرباب العفة والامانة  
 المتمسكين بالدين عن الالتزام وتهاقت عليه الاسافل الفاسدو الاخلاق  
 فكان ذلك سببا آخر الخراب الاقطاع والاملاك الهمايونية فم الاعتداء  
 وخربت المدن وافقر الزراع الذين هم خزانة الدولة الحقيقية  
 ولم تكتب حاشية السلطان بقطع رواتب الغزاة بل فتحوا باب الرشوة  
 على الشفاعة بتوجيه امارة الولايات والالوية وسائر المناصب الى من  
 يبذل لهم وما كانت شفاعتهم عند الصدر الاعظم الا امرامطاعا كما علمت  
 فتقدم الاشرار وتأخر الاخيار ولم يبق للرتب قدر ولا اعتبار وكثرت  
 أصحاب المناصب والرتب من كل فسل ذميم ونذل لثيم وكثر الجور  
 والتمدي بكنزتهم حتى انتهى بما تعلم . فتبين مما شرحناه أن أسباب الخلل  
 والفساد ترجع كلها الى أصل واحد وهو حاشية السلطان وخاصة  
 أما أمر الاسراف والتبذير والانفاس في النعيم المتولدة جرائمه  
 في عهد السلطان سليمان ( رحمه الله تعالى ) ثم سرت في جميع طبقات  
 الامة فما لا يتعلق بفرضنا شرحه الآن . ومن المسلمات ان الترف هو  
 الذي أباد الامم السالفة وانه لانجاة للأمم منه الا بتعميم التربية والتعليم  
 اللذين اهتدى اليهما الفرييون في هذا الزمن واذا انضم الى ذلك الاعتصام  
 بعروة الدين الحق والتأدب باداب الصريحة فهناك الكمال والامان  
 من الزوال ما دامت الامة متمسكة بعروة الحق وقائمة بالشكر « ان  
 الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم » « لئن شكرتم لازيدنكم  
 ولئن كفرتم ان عذابي لشديد »

الرتب والمناصب العلمية

كان السلاطين العثمانيون يبدلون العناية في ترويج العلوم والمعارف  
ولما فتح السلطان محمد القسطنطينية جعلها موئلا للعلماء والادباء بما سهل  
من سبل العلم وما عمل اتروقيته ثم لما جاء السلطان سليمان خدام العلم ووسع  
دائره بزيادة نشر الفنون الرياضية والطبية فهو الذي أنشأ مدرسة مخصوصة  
للطب وأنشأ بجوارها مستشفى « استبالية » ولم تكن أوروبا لذلك المهمد  
تعرف هذا . وكانت رتب المدرسين ١٢ رتبة لا يرقى أحد الى رتبة منها  
الا بعد تمكنه من التي دونها وبذلك كانت المناصب العامية في أهلها وكانت  
حرمة العلماء محفوظه حتى اذا قال أحدهم هذا حكم الله خضعت له الرقاب  
وقال جميع الناس سمعنا وأطعنا وكان القضاء عدولا تدعن لحكمهم  
النفوس في السر والجمهور

طرا الخلل على النظام العلمي في أوائل القرن الحادي عشر للهجرة  
فبدأ بالتسارع والتساهل في رعاية قوانينه وانهى الى الانقضاء بالرتب  
والمناصب العلمية لغير أهلها ومستحقها فتولد من ذلك فتن كثيرة أشدها  
ضروا الظلم في القضاء وزوال حرمة العلم والدين من نفوس الناس .  
وانا نذكر مجمل من خبر ذلك الخلل تبصرة وذكرى

صار قضاء السكر ( قضاء السكر اعلى الرتب العلمية في الدولة  
وقاضي السكر هو ما كانت تسميه دول العرب قاضي القضاء ) يزلون  
من المرحع الاعلى بعد مدة قليلة من توليتهم بغير ذنب فكان اصحاب  
الطمع والشرف منهم يفتنون الفرصة للاكتساب من المنصب قبل العزل

فوجهون المناصب والرتب العلمية الى غير أهلها . وصار الموالى ( رتبة الموالى دون رتبة قضاء المسكر ومن أهلها يكون القضاة ولها مراتب متعددة وللأولى مرتبتان فقط ) يبيعون أوراق الملازمة المؤدية الى رتبة التدريس ( وهي دون رتبة المولوية المذكورة آنفا ) ويطونها لاي انسان من غير مراعاة شروطها . فأنحدر الخلل من قضاء المسكر الى الموالى ومن هؤلاء الى الطماء والمدرسين وهرع أمراء المقاطعات والضباط بل والموام الى ابتياع أوراق الملازمة التي تجلبهم علماء ومدرسين ثم موالى وقضاة فامتلات معاهد العلم بالجهلة حتى لم يكدي تميز العالم من الجاهل . ثم صار منصب التدريس القملي منصبا اسميا والمدرسون لا يذهبون لمدارسهم بل لا يعرفون مواقعها ولا يسألهم أحد عنها ثم احترقت المدارس وخربت وبقي التدريس يوجه الى مدارس خيالية وكثر عدد الذين يسمون مدرسين وتنوسي التدريس فعلا بالكلية . وصار أبناء الصدور والقضاة يناولون وظيفة التدريس وهم احداث وأطفال وبترقون لذلك في الوظائف حتى ان الواحد منهم لتأنيه ثوبته في المولوية وماطر شاربه ولا اخضر عذاره . وكان يزال التدريس أيضا كل ذي وجهة واعتبار حتى صارت المراتب والمناصب العلمية تؤخذ بالارث فسهل على الوزراء ورجال الدولة نقلها لابنائهم وغيرهم فازدهم عليها الفوغاء وصار الجهال يهوج بعضهم في بعض والتبس الامر وفسد أي فساد . وكذلك صار منصب المولوية العملي اسميا كالتدريس وكان يتولى ادارة أعمال المولوية عن القاضي نائبه وصارت مدة الولاية للقاضي سنة واحدة .

بمدغض النظر عن بناء التقدم والامتياز على أسس العلم والفضيلة والاستحقاق والاهلية جروا على قاعدة الاقدمية أي تقديم الاقدم فالاقدم الا ما استثنى من أصحاب الوجاهة والشرف والمنتمين الى الشفعاء المجبرين . . الذين لا يتقيدون بقانون ولا يحكم عليهم نظام. وهذه القاعدة الاستثنائية كانت تسمى في اصطلاح المدرسين الطفرة وكانت متبعة أيضا في رتب المرالي والصدور فكثير عدد الجميع جدا. وكان الذين يتألون هذه الرتب بنير استحقاق يحترقون مادون رتبة قضاء المسكر التي يسمى أربابها الصدور . وكان هؤلاء الصدور يتنطرسون ويتبجحون ويصرفون أوقاتهم في ذكر مساوي بعضهم فكانوا كلالا على عاتق الدولة

عينت الدولة لسلك واحد من المدرسين والموالي والصدور قضاء يتولى ادارته نائب له فيتناول النائب حصته المعينة ويأخذ الباقي صاحب المنصب باسم ( معيشة ) للمدرسين و « اربه لى » للصدور والموالي . ولما كان هؤلاء النواب ليسوا من أهل القضاء اضطروا الى الاستعانة بنواب عنهم يتولون الاحكام اقتداء برؤسائهم فأصبحت النيابة تدير الاعمال في جميع الاقضية ورتبة القضاء نهبه للصدور والموالي والمدرسين وتبهم في ذلك الجوخدارية وصارت الطريقة العملية التي وضعت لنشر العلوم والمعارف وإحقاق الحقوق وسيلة للتعيش فكان ذلك فسادا كبيرا وخطا في الملك والملة

ولما زاد عدد المدرسين أصبح أكثرهم في حالة تشبه حال المتسولين وتبدل عز العلم وشرف التدريس بالذل، وكان النواب الذين ذكروا هم من أهل الجهل والمكر والسفه يشتركون مع الظلمة في ظلم المباد وخزأب

البلاد، وكان سائر من يأخذون أوراق الملازمة بالرشوة أو الشفاعة أو فاداً جهالاً لا يحسنون قراءة أسمائهم ولا أداء الشهادة الشرعية على شيء فظنقوا يبيعون الوظائف لامثالهم فاضطر العلماء والصلحاء الذين لم يبق لهم قيمة الى مداراة الظلمة فضاع الشرف الصحيح وحزنت الامانة الدينية وراجت البطالة والجهالة . وكانت تلك العصور التي دبت فيها هذه المناسد في الامة والدولة قد تدهبت فيها الامم الاروية للعلوم والمعارف والصنائع فقدموا وتأخرنا ولولا ما جاء به السلاطين المتأخرون من الاصلاح لملكنا كادت الدولة الطيبة ان تسقط على عهد السلطان محمود « رحمه الله تعالى » فزال ما طرأ من الفساد على الانكشارية باصطلاحهم واستكصامهم وأسس عسكرياً جديداً وجاء بعده السلطان عبد الحميد « رحمه الله تعالى » فاجتهد في الاصلاح بما تعلم وحسنت الحال في عهده وفي عهد السلطان عبد العزيز « عليه الرحمة » بمض الحسن ثم جاء في آثارهم سيدنا ومولانا الخليفة المعظم والسلطان الاعظم عبد الحميد الثاني أيده الله بروحه وأمدته بنصره فرب للهوض بالامة نهضة واحدة فأسس مجلس الامة « المبعوثات » ووضع القانون الاسمي<sup>(١)</sup> وجاهد في احياء معنى الخلافة الذي اهمله ملته بعد السلطان سليم ياوز ، فطرات الحرب الروسية والدولة على غير اعتماد وتقدمها فتن أضفتها وانتهت الحرب بما تعلم وتنها الحروب السياسية بين أوروبا والدولة الدلية فشملت مولانا من صرف مواد الاصلاح الداخلي لانه تحمل أثقال هذه الحروب بنفسه لضعف ثقله بالوزراء بسبب قلة

(١) علمنا بعد كتابة هذا انه ليس الواضع لنا ان القانون الاسمي بل أعطى مضموناً وأبطاله

السلطان عبد العزيز وما كان من اخطائة في الحرب مع الروسية ومع ذلك عمل أعمالاً داخلية يشرحها المآثر دائماً كما أشرنا الى ذلك في العدد الماضي وحيث قد لهجت الجرائد بمسألة الاصلاح الداخلي وقال بعضها امبراطور المانيا نصح لصديقه السلطان الاعظم بالعناية الكبرى به واجبا البرق بان بعض الوزراء يذاكر جلالة في ذلك رأينا ان نعرض ما نراه واجبا الآن مع علمنا بان مولانا أيده الله أوسع علما بما يجب من ذلك ، ولكن رويناه في صحيح مسلم أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال «الدين النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم» فاهتداء بالحديث الشريف نقول بناء على المعلومات السابقة

#### اركان الاصلاح

الاصلاح الذي لا بد منه يتوقف على أمور (١) منع الشفاعة والتوصية من كل أحد في كل ما يتعلق بمصالح الدولة من توجيه المناصب والوظائف ومنع الرتب والوسامات أو العفو عن العقوبات وغير ذلك لان الشفاعات في هذه الامور هي أصل الفساد السابق ويذوعه كما مر ٢٥ ، تأديب من يتعرض لهذه الشفاعات أيا كان اذا ثبت عليه ذلك ٣٥ ، انتقاء الوزراء والولاة والحكام وسائر رجال الحكومة من خيرة الرعية بدون تميل بين تركي وعربي أو مسلم وذمي في ضمن حدود الشريعة اذا لم يكتم الشرعي لا يصح أن يكون نصرانيا مثلا واما نحو الجباية والكتابة فلا فرق فيها بين مسلم وغيره فقد كانت الجباية والكتابة على عهد خلافة الراشدين وغيرهم من غير المسلمين في بلاد الشام وغير ما رفاقور الدولة تطلق بذلك ٤٥ ، حصر القضاء الشرعي في أهلها كالمشرحين في مكتب النواب أو الجامعي

الازهر المشهود لهم بالعلم والعدالة ممن نشؤوا بينهم «٥» اعطاء الحرية لكل حاكم قضائي أو سياسي بأن يعمل بما يراه في ضمن دائرة الشريعة المكاف بالعمل بها «٦» القاء التهمة على من ذكر فيما يتماق بوظائفهم وأعمالهم اذا هم انحرفوا عن جادة العدالة «٧» عدم عزل أحد بغير ذنب ثابت (٨) مناقبة من يعزل بذنوب وحرمانه من مناصب الدولة ووظائفها حرماناً قطعياً (٩) زيادة مرتبات منغار المأمورين ومماشاتهم لان قلتها تضطرم الى الرشوة التي تذهب بالعدل الذي هو أساس العمران «١٠» اعطاء الحرية للرعية بالشكوى من أي حاكم تعدي حدود وظيفته وتأمين من يرفع الشكوى من تعدي الحاكم المتظلم منه ولو لم تثبت دعواه «١١» ابقاء الولاية والمتصرفين بالاجتهاد في التأليف بين أهل الملل المختلفة والطوائف المتعددة وترشيحهم في انشاء المدارس الوطنية والشركات المالية التي توحد المصالح وتجمع القلوب على العمل لترقية الوطن وتكافى الدولة كل من أحسن في ذلك عملاً «١٢» اعطاء الحرية الممتدلة للمطبوعات في دائرة القانن «١٣» منع الجرائد من اطراء الولاية والحكام وسائر المأمورين بالاماديج الشرعية التي تفرم وتخدعهم وتحملمهم على الاسترسال في ظلمهم وتجراهم على التماذي في الباطل فان جرائد النفاق والدهان من أقوى عوامل الافساد والخراب {١٤} عدم اعطاء رتبة شرف أو وسام الا لمستحقه فاذا جرح طالب العلم الذي يرغب في رتبة التدريس بمض العلماء وعلده الآخرون فينبغي أن يقدم الجرح على التعديل كما عليه المحدثون وهكذا يكون الشأن في الباقي، بل ينبغي التحقيق على من أخذوا الرتب والوسامات بغير حق ونزعها منهم ان أمكن وربما نشرح بعض هذه الامور في فرصة أخرى

هذا ما عن لنا في الاصلاح الواجب مراعاته الآن في السلطنة  
وسنشرح رأينا في الاصلاح الديني أي المؤدي الى المحافظة على الدين  
والعمل به وجمع كلمة المسلمين ورفعه الى مقام الخلافة في عدد تال ان  
شاء الله تعالى

## السعادة الحقيقية

حضرة الاصولي الفاضل حموده اتندي عبده الخاضع

جسم السعادة يتألف من مقومات الحياة المادية والملاذ الجسمانية ولا  
حياة لجسم الا بروح وروح السعادة هي الفضائل النفسانية والكمالات  
المنوية والمزايا البشرية

شطت عقول الناس عن معنى السعادة الحقيقية وصرفوا آمالهم وسعيهم  
الى ما يجلب لذة جسمانية وراحة بدنية واعتقدوا ان لا سعادة لهم الا  
بالاستعواذ على ما تقوم به معيشتهم وفتنوا ان الطواهر المادية تكسبهم ثوبا  
من الفضل وحنة من الكمال فهذا انصرفوا عن التطلع الى الكمالات  
وكسب المدوح من الاخلاق والصفات

والناس في حياتهم المادية قسمان قسم يستعوز على المال من طريق  
الحق والعقل وقسم تاه في يدهاء العماية وسلك طريق الغواية يطلب المال  
بهما كانت ذريعته ويسعى اليه مهما كانت وسيلته الا انه لم ينل من  
الكمال حقا ولا أصاب من الفضل غرضا ومثله في مثل ذلك المجاه التي  
تطمع لما تقدم من العمل . فجمعه المال وان كان بطريق حق ثابت لا فضل